

الحال يدخل فيها قول الدهري وغيره ، في دائرة النصوص والآثار التي تصدر عن البشر ، أما كلام الله ، ففيه من المعايير والفهم ما يربأ بالإنسانية إلى مقاصد الصلاح ، وقيم السعادة ، ولهذا الخطر كل الخطر يكون عندما تؤدي هذه النتيجة إلى إنكار المجاز العقلي في القرآن الكريم .

ومع هذا وذاك ، لم ينكر الجمهور المجاز اللغوي ، وجعل الاستعارة من أبوابه ، ولكن ذلك في كلام البشر ، لا في كلام الله ، وإذا كان في كلام الله فهو مما يرجع إلى اللغة لا إلى العقل ، ولذا إذا كان المجاز في المثلث كمنحو قوله تعالى (فأحيينا به الأرض) ، فانما كان مأخذه اللغة لأجل أن طريقة المجاز بأن أجرى اسم الحياة على ما ليس بحياة تشبيهاً وتمثيلاً ثم اشتق منها وهي في هذا التقدير الفعل الذي هو « أحيى » واللغة هي التي اقتضت أن تكون الحياة اسماً للصفة التي هي ضد الموت فإذا تجوز في الاسم فأجرى على غيرها فالحديث مع اللغة فاعرفه (٤٧) .

وربما اهتم السكاكي بالمجاز اللغوي ، لوقوفه على آراء جمهور البلاغيين في هذا المقام ، واحتفالهم بهذا الفهم دون غيره ، بداية من أبي عبيدة ، ومن لحقه باستثناء عبد القاهر الجرجاني ، الذي جلونا رأيه وأثره في الخطيب القزويني - فيما تقدم - .

ويبدو لنا أن السكاكي قد غالى في اعتماده قول الدهري ، ليكون دافعاً له في إبعاد الاستعارة المكنية من المجاز العقلي ، معتمداً في ذلك على الصدق والكذب ، وكأنه هنا يعتمد رأي الجاحظ إذ يقول : مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع الاعتقاد بالنسبة للمتكلم ، وعدمها معه (٤٨) ، وهنا الجاحظ اهتم بالمتكلم ، كما اهتم السكاكي بالدهري .

٤٧ - السابق : ٢٩٨ .

٤٨ - التلخيص : ٣٩ .